دعت وزارة الخارجية إلى إيداع مذكرة التفاهم مع العراق على الحدود لدى الأمم المتحدة

الحكومة اعتمدت مرسوم تعيين مجلس أمناء هيئة مكافحة الفساد

■ تكثيف الجهود من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الكويت

سمو الشيخ جابر المبارك مترئسا اجتماع مجلس الوزراء

جانب من اجتماع المجلس

■ دعم السياسات الرامية إلى الانفتاح الاقتصادي واستعادة الدور الريادي للدولة

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي ظهر أمس في قاعة مجلس الوزراء في قصر بيان برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية محمد العبدالله ما يلي: اطلع المجلس في مستهل اجتماعه على الرسالة الموجهة لسمو الأمير من بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة وقد تضمنت الاشادة بدور دولة الكويت الايجابي في عمليات الاغاثة الانسانية للتخفيف من المعاناة والوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب السوري الشقيق.

ثم اطلع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد المجلس بنتائج الزيارة التي قام بها للبلاد وزير خارجية المملكة العربية السعودية الشقيقة صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل والتي تأتي في اطار الروابط الأخوية بين قيادتي البلدين الشقيقين وحرصهما على التشاور المستمر حول مختلف القضايا والأمور موضع الاهتمام المشترك ومتابعة آخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية.

كما شرح الخالد للمجلس فحوى لقائه بوزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط وشمال إفريقيا اليستر بيرت الذي زار البلاد مؤخرا وما تم بحثه من موضوعات في اطار العلاقات التاريخية المتميزة القائمة بين البلدين الصديقين وتناولت أهم التطورات على الساحة الاقليمية والدولية والقضايا كافة موضع الاهتمام المشترك.

ثم أطلع الخالد المجلس على نتائج الزيارة التي قام بها للبلاد وزير خارجية الجمهورية العراقية الشقيقة هوشيار زيباري والتي تم من خلالها بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وتطويرها في شتى المجالات.

وفي هذا الصدد وفي ضوء ما انتهت اليه توصيات لجنة الامم المتحدة لتخطيط الحدود بين دولة الكويت وجمهورية العراق في شأن الاجراءات اللازمة لصيانة العلاقات الحدودية بينهما فقد استعرض المجلس مذكرة تفاهم بين وزارتي الخارجية في كلا البلدين بشأن ترتيبات عملية صيانة التعيين المادي للحدود بين البلدين بموجب قرار مجلس الأمن رقم 833/93 الخاص بترسيم الحدود بين البلدين وتستهدف مذكرة التفاهم تثبيت وصيانة الدعامات الحدودية وضمان حرمة الحدود الدولية التي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم 833 المشار إليه وتشكيل لجنة ثنائية فنية مشتركة تتولى تفقد العلامات بصورة سنوية وصيانتها وإصلاحها والحفاظ عليها.

وقد رحب مجلس الوزراء بهذه المذكرة وكلف وزارة الخارجية باستكمال الاجراءات العملية اللازمة لاعتمادها ومن ثم إيداعها لدى الأمم المتحدة وفقا للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

كما استمع المجلس إلى شرح قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بشأن نتائج الدور 127 للمجلس الوزاري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي والذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة والذي تم فيه متابعة مسيرة العمل الخليجي المشترك في كافة المجالات كما تم عقد اجتماع مشترك مع وزراء المالية والاقتصاد بدول المجلس كما جرى خلالها استعراض المذكرات والتقارير المرفوعة من اللجان الوزارية بشأن عدد من الموضوعات من بينها ما يتعلق بالحوارات الاستراتيجية والمفاوضات بين دول مجلس التعاون والمجموعات والتكتلات الاقتصادية إلى جانب مناقشة الأوضاع الإقليمية والعربية والدولية التي تهم دول مجلس التعاون الخليجي.

كما استعرض المجلس الحالة المالية للدول كما هي في 2013/3/31 والتي تعبر عن الوضع المالي لموجودات الدولة وما عليها من التزامات في هذا التاريخ.

حيث عرض نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة مصطفى جاسم الشمالي وكل من وكيل وزارة المالية خليفة مساعد حمادة والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار بدر محمد السعد التفاصيل المتعلقة بالحالة المالية للدولة في 31 / 3 / 2013 وذلك استنادا إلى أحكام المادة «150» من الدستور والتي تنص على «تقدم الحكومة إلى مجلس الأمة بيانا عن الحالة المالية للدولة مرة على الأقل في خلال كل دور من أدوار انعقاده العادية».

ووفقا للعرض المقدم إلى مجلس الوزراء الموقر فقد تم استعراض البيانات المالية لكل من احتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام.

هذا وقد عبر مجلس الوزراء عن أمله في تكثيف الجهود من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في دولة الكويت ودعم سياسات الدولة الرامية إلى الانفتاح الاقتصادي واستعادة الدور الريادي لدولة الكويت اقتصاديا وسياسيا في المنطقة.

وقد عبر المجلس عن شكره وتقديره للجهود التي قامت بها كل من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار في الاضطلاع بالمهام المنوطة بكل منهما ودورهما في المحافظة على المال العام وتنميته.

ثم استمع المجلس إلى شرح قدمه نائب رئيس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة مصطفى جاسم الشمالي لنتائج اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة والذي ناقش فيه قرار المجلس الخليجي الاعلى في دورته الـ33 بشأن تعميق التكامل والاندماج الاقتصادي بصورة أكثر شمولية بين دول المجلس. كما تمت مناقشة الورقة التي قدمتها دولة الكويت بشأن المرئيات الخاصة بأهمية التكامل الاقتصادي لدول المجلس والخطوات التي تستهدف تسريع الاندماج الاقتصادي الخليجي كما تم بحث قرارات المجلس الاعلى في دورته الـ32 بشأن استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والحماية الجمركية والوكيل المحلي والاتفاقيات الثنائية.

وتفعيلا للقانون الصادر بانشاء هيئة مكافحة الفساد فقد عرض وزير العدل شريدة عبدالله المعوشرجي على مجلس الوزراء مشروع مرسوم بتعيين رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الامناء في الهيئة العامة لمكافحة الفساد وهم:1 -المستشار عبدالرحمن صالح النمش رئيسا 2 - المستشار رياض حمود الهاجري نائبا للرئيس 3 - السيد مشاري سعد تامر المطيري 4 - السيد داود عبدالله داود الجراح 5 - حمد سلطان شايع السبيعي اعضاء 6 - السيد عبدالوهاب صالح عبدالعزيز المزيني 7 - السيد لؤي احمد الصالح وقد اعتمد المجلس مشروع المرسوم المشار إليه ورفعه الى حضرة صاحب السمو الامير حفظه الله ورعاه متمنيا للسادة رئيس وأعضاء مجلس أمناء الهيئة العامة لمكافحة الفساد كل النجاح والتوفيق في أداء مهمتهم مؤكدا دعمه ومساندته لجهودهم الهادفة لمواجهة هذه الآفة المدمرة.

سموه اجرى اتصالاً هاتفياً مع رئيس الوزراء العراقي

المبارك: تأهيل الدارسين بالخارج للعودة إلى الوطن والمشاركة في التنمية

■ المكاتب الثقافية لها دور مهم في رعاية أبناء الكويت الدارسين في الجامعات العليا بالخارج

سمو رئيس الوزراء والحجرف ورؤساء المكاتب الثقافية

■ التزود بالعلم والمعارف بعيداً عن أي مؤثرات أو أحداث قد تلهي عن التحصيل العلمي

الكويت - «كونا»: استقبل سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء في قصر بيان امس معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور نايف فلاح الحجرف يرافقه رؤساء المكاتب الثقافية في الخارج.

واكد سموه على الدور الحيوي والمهم الذي يقوم به رؤساء المكاتب الثقافية لرعاية ابناء الكويت الدارسين في الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا في الخارج وتوجيههم نحو التزود بالعلم والمعارف والخبرات العلمية بعيدا عن اي مؤثرات او احداث قد تشغلهم عن تحصيلهم العلمي.

وشدد سموه على اهمية الاعتماد الاكاديمي للجامعات والبرامج الجادة ذات الجودة العلمية الموثوقة مشيرا الى ان ذلك يسهم في تاهيل الدارسين واعدادهم من اجل العودة الى الوطن لتحمل مسؤولياتهم والمشاركة في تنفيذ خطط التنمية الطموحة التي ستسهم في ازدهار الكويت وتقدمها في كافة المجالات.

ونوه سموه الى اهمية الدور الاعلامي لدعم وابراز الخطط والسياسات التي تنتهجها وزارة التعليم العالي والمكاتب الثقافية لتصل لاكبر شريحة طلابية في الخارج لتوعيتهم وارشادهم.

وأجرى سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء اتصالا هاتفيا مع معالي رئيس الوزراء في جمهورية العراق الشقيقة نوري كامل المالكي.

وجرى خلال الاتصال بحث وجهات النظر والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين.

مركز تقويم وتعليم الطفل نظم حفل ختام «مشروع مدارس الدمج التعليمي»

الحجرف: سنوفر سبل التعليم لأبنائنا ذوي الاحتياجات الخاصة ونحتضنهم

■ تشرفنا بتقديم نموذج متميز مع صعوبات التعلم من خلال مدارس الدمج التعليمي

نايف الحجرف

نظم مركز تقويم وتعليم الطفل مساء أمس حفل ختام «مشروع مدارس الدمج التعليمي» بدعم ورعاية الامانة العامة للاوقاف حيث طبق على مدارس المرحلة الابتدائية في منطقة مبارك الكبير التعليمية. واشاد وزير التربية وزير التعليم العالي وراعي الحفل الدكتور نايف الحجرف في تصريح صحافي بجهود مركز تقويم وتعليم الطفل حيث اصبح علامة بارزة في مجال معالجة صعوبات التعلم بالكويت والشرق الاوسط.

واشار الى انه التقى بعدد من اولياء امور طلبة صعوبات التعلم واستمع الى ارائهم حول المركز وكيفية تقدم ابنائهم وسبل التغلب على صعوباتهم التعليمية من قبل المركز.

وقال الوزير الحجرف «اذا ارادت مشيئة الله ان يولد اطفال يحملون اعاقة فعلينا احتضانهم والتغلب على هذه الاعاقة وهذا هو دورنا في توفير سبل التعليم مثل اقرانهم وتاهيل الكوادر العلمية للتعامل معهم واحتضانهم وتشرفنا ان نقدم نموذجا متميزا مع صعوبات التعلم من خلال مشروع مدارس الدمج التعليمي في منطقة مبارك الكبير التعليمية». وتابع قائلا: «اننا نقطف ثمار عمل دؤوب على مدى ثلاث سنوات من مشروع الدمج التعليمي مع وزارة التربية ومركز تقويم وتعليم الطفل والامانة العامة للاوقاف بالتعاون مع الشركة البريطانية لجودة التعليم ونستطيع ان نعلن ان جميع مدارس منطقة مبارك الكبير التعليمية مؤهلة للدمج التعليمي وقد حصلت على شهادات اعتماد من قبل الشركة البريطانية لجودة التعليم وتم تاهيل الكوادر العلمية والادارية من قبل خبراء ومختصين».

وكشف الوزير الحجرف عن انه سيتم التوسع بالمشروع «ننتقل به الى مناطق تعليمية اخرى مثل الاحمدي التعليمية في العام الدراسي المقبل ورأسيا في منطقة مبارك الكبير التعليمية للمرحلة المتوسطة لابنائنا الذين انتهوا من المرحلة الابتدائية».

واعتبر ان مشروع الدمج التعليمي نموذج رائد للشراكة المجتمعية بين وزارة التربية وجمعيات النفع العام «وسندفع في هذا الطريق لتعم الفائدة على ابنائنا الطلبة من صعوبات التعلم وغيرهم من الاعاقات».

ومن جانبه قال مدير مشروع الدمج التعليمي في مركز تقويم وتعليم الطفل عيسى الجاسم في تصريح مماثل ان المستفيد من مشروع الدمج هي 28 مدرسة ابتدائية موضحا «وكان العمل على تحويل المدرسة الابتدائية الى مدرسة دمجية اي تستقبل الطلبة الاصحاء وصعوبات التعلم وتحاول ان تحقق كل احتياجات طلابها سواء الموهوب اوالمتوسط اوالضعيف وايضا صاحب الاعاقة». وبين الجاسم ان العمل على تحويل المدرسة يتطلب عدة امور منها المسح والتشخيص والتدريب لتاهيل الكوادر العلمية على التعامل مع مختلف الطلبة وكيفية التعامل معهم وبعد ذلك يتم تقييم اداء المدرسة وكيفية التعامل مع المعوقات التي تواجه الطلبة. واضاف «اذا اثبتت المدرسة احتواءها على المشكلات وتغلبها على الصعاب التي تواجه الطالب تمنح شهادة جودة الدمج التعليمي المقدمة من الشركة البريطانية لجودة التعليم وهي شهادة معتمدة وتكون المدرسة قد حققت تغييرات ايجابية لصالح طلبة صعوبات التعلم بغض النظر عن دور الاسرة فهم المعنيون بمتابعة الطفل والتعرف على صعوباته وحلها بالشكل الامثل وتحسين البيئة المدرسية».

ومن جانبها قالت المديرة العامة لمركز تقويم وتعليم الطفل فاتن البدر للصحافيين ان من اهداف مشروع مدارس الدمج التعليمي هو خفض معدلات الرسوب والتسرب في السنوات الأولى من التعليم الأساسي وزيادة معدلات الالتحاق بالمرحلة المتوسطة واحترام تنوع الأطفال داخل المدرسة وتشجيعه كطريقة لتحقيق مزيد من الدمج وتقلص العزل الاجتماعي والتربوي للطلاب الذين يعانون صعوبة خاصة في التعلم.

«السكنية» تدعو المواطنين الراغبين بالحصول على قسائم في «الخيران القائم» إلى مراجعتها

دعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية المواطنين أصحاب الطلبات الاسكانية اعتبارا من تاريخ 31 ديسمبر 2001 وما قبل هذا التاريخ الراغبين بالحصول على قسائم حكومية في منطقة الخيران القائم الى مراجعتها.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي أمس انها ستبدأ باستقبال المواطنين ابتداء من يوم الاربعاء المقبل الموافق الخامس من شهر يونيو الجاري في مبناها بمنطقة جنوب السرة أو فرعي «الحكومة مول» بمنطقتي «الجهراء وجابر العلي» أثناء الدوام الرسمي. واضافت ان عدد القسائم يبلغ 276 قسيمة بمساحة 600 متر مربع للقسيمة مبينة ان الاوراق الرسمية المطلوب احضارها تتمثل بشهادة راتب حديثة وكتاب حديث من بنك التسليف والادخار وشهادة للسجل العقاري من وزارة العدل وصور البطاقات المدنية لافراد الاسرة.

الكويت ترحب بالوافدين من جميع الجنسيات

سفيرنا لدى الهند: ترحيل بعض الهنود المخالفين جاء لعدم التزامهم بقانون الإقامة

■ من يرغب في العيش والعمل عليه الامتثال لقوانين وعادات وتقاليد البلاد

سامي السليمان

نيودلهي - «كونا»: أكد سفير دولة الكويت لدى الهند سامي السليمان ان الكويت ترحب بالوافدين من كافة الجنسيات ومنهم الهنود الذين يرغبون في العيش والعمل فيها طالبا منهم أن يمتثلوا لقوانين وعادات وتقاليد البلاد.

وجاء تصريح السفير السليمان في بيان صدر عن السفارة الكويتية في نيودلهي أمس وتلقته «كونا» وذلك بعد لقائه يوم أمس مع وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية إي أحمد.

وأوضح السليمان ان قضية ترحيل بعض الهنود المخالفين لقانون الإقامة في الكويت «تأتي ضمن الإجراءات العادية التي تقوم بها السلطات الكويتية وهي اجراءات لا تطال الهنود فقط ولكن جميع الجنسيات المقيمة في الكويت». وأضاف «ان السلطات الكويتية تطبق القانون وتعمل على ضبط أوضاع جميع الأجانب المقيمين في الكويت».

وكان مئات من العمال المهاجرين قد عادوا من الكويت الى الهند في الأسابيع القليلة الماضية بعد أن أطلقت الحكومة الكويتية حملة كبيرة على العمال غير المصرح بهم وقد أثارت هذه الخطوة مخاوف من احتمال زيادة عدد العمال العائدين في الأسابيع المقبلة.

لكن السفير السليمان سلط في البيان الضوء على العلاقات الممتازة التي تجمع الكويت والهند معربا عن سعادته حيال مساهمة العمال الهنود في التقدم والتنمية بالكويت. وكشف عن ان «الكويت تستضيف أكثر من 670 الف هندي وهو ما يمثل أكبر جالية في الكويت كما ان السفارة في نيودلهي والقنصلية العامة في مومباي تصدران حاليا ما بين 600 و 700 تاشيرة دخول يوميا للهنود الى الكويت».

وحول ما إذا كانت السلطات الكويتية قد منحت المبعدين الفرصة لأخذ أمتعتهم وممتلكاتهم قبل ترحيلهم شدد السفير السليمان على انه عندما يتم اعتقال أحد المقيمين لمخالفته القانون فإنه يتم اخطار سفارة بلاده لاشراكها بالمسالة في مرحلة مبكرة جدا.

وقال «ان الوضع نفسه يحدث للمخالفين من حاملي الجنسية الهندية حيث ان السلطات الكويتية تقوم على الفور بإبلاغ السفارة الهندية وتعطيها الوقت الكافي قبل إجراءات الترحيل».

ولفت الى أن قوانين الهجرة والعمل في الكويت واضحة ومعروفة للسلطات والمواطنين الهنود مشيرا الى مجموعة العمل المشتركة التي تم تشكيلها من قبل البلدين للنظر في المسائل والقضايا العمالية.

وعن مسؤولية الكفيل الكويتي في انتهاك قانون الإقامة بالكويت أكد السفير السليمان انه في الحالات التي يتبين فيها تورط الكفيل فإنه يتم تطبيق عقوبات وفرض جزاءات عليه.